بيـــان

على ضوء التصريحات السياسية والإعلامية الأخيرة التي تناولت ملف الحريات النقابية في الجزائر، وما رافقها من توظيف انتقائي لمعاناة العمال والنقابيين، ترى الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة نفسها مضطرة للتدخل وتوضيح موقفها للرأي العام الوطني والدولي.

إن هذا البيان يأتي في سياق يتسم بتصاعد غير مسبوق في القمع النقابي، وفي وقت يتم فيه إفراغ الحق النقابي من مضمونه القانوني والفعلي، مقابل تصدر خطاب سياسي لا يعكس حقيقة الوضع ولا يعبّر عن عمق الأزمة.

إن الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة تسجّل بقلق بالغ أن النقاش الدائر حول الحريات النقابية يجري في غياب الصوت النقابي المستقل، الذي يتعرض لعملية خنق ممنهجة. فالنقابات المستقلة محرومة من حقها في النشاط، وقياداتها ملاحَقة أو منفية أو مسجونة، في حين تُستغل بعض القضايا النقابية بشكل ظرفي لتصفية حسابات سياسية داخل السلطة.

وقد بلغ هذا الوضع درجة مفارِقة خطيرة، حيث أصبح حتى الأمين العام للنقابة الموالية للسلطة عاجزًا عن التعبير بحرية عمّا يجري داخل تنظيم، ما أدى لتوظيف معاناة العمال والنقابيين خارج سياقه الحقيقي بانحراف خطيرا عن جوهر النضال النقابي، وبممارسة مرفوضة سياسيًا ونقابيًا.

وفي هذا الصدد تؤكد الكنفدرالية أن الأزمة النقابية الراهنة في الجزائر ليست أزمة قطاع بعينه، ولا تختزل في النقل أو الموانئ أو السكك الحديدية، بل هي أزمة شاملة تمس مختلف القطاعات، وتطال العمال والنقابيين دون تمييز.

كما ترفض الكنفدرالية بشكل قاطع كل الخطابات أو الممارسات التي تبرر كسر الإضرابات أو تمجّد إفشال الحركات الاحتجاجية العمالية، أو تستخدم النقابيين كأدوات لضرب العمال، لأن ذلك يشكّل اعتداءً مباشرًا على أحد أهم الحقوق الجماعية التي راكمتها الحركة العمالية عبر عقود من النضال.

وفي هذا الإطار، تحمّل الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة وزارة العمل ومفتشياتها المسؤولية القانونية والسياسية المباشرة عن هذا الوضع، باعتبارها الجهة المخولة حصريًا بحماية الحق النقابي وتفعيل أحكام القانون 23-02، لا سيما المواد المتعلقة بالحماية النقابية وتجريم عرقلة العمل النقابي.

إن استمرار تعطيل هذه الآليات القانونية، وترك النقابيين دون حماية فعلية، يكشف إرادة رسمية في تفريغ الحق النقابي من محتواه، ويجعل كل حديث سياسي عن الحريات النقابية فاقدًا للمصداقية.

وبناءً عليه، تدعو الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة حزب العمال، وكل الأحزاب السياسية التي تناولت هذا الملف، إلى تحمّل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية، والتوقف عن الانتقائية في الدفاع عن النقابيين، والالتزام بالدفاع عن جميع العمال والنقابيين دون تمييز بين المستقلين المدافعين عن حقوق الإنسان والموالين للسلطة.

كما تدعو الكنفدرالية إلى فتح نقاش وطني جدي ومتوازن حول واقع الحريات النقابية، تشارك فيه النقابات المستقلة المغيّبة قسرًا، وفي مقدمتها الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة ونقاباتها الأعضاء.

وتؤكد الكنفدرالية، في الختام، استعدادها للتعاون مع كل قوة سياسية أو اجتماعية صادقة تسعى فعليًا إلى استرجاع الحق في التنظيم النقابي الحر، ووقف التعسف والمتابعات القضائية ضد النقابيين، فالقضية النقابية في الجزائر ليست ملفًا ظرفيًا ولا أداة صراع داخل السلطة، بل قضية حقوق أساسية وجماعية، تمس كرامة العمال وحقهم المشروع في الدفاع عن مصالحهم، ولا تقبل أي تلاعب أو توظيف.

الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة
Confédération Syndicale Des Forces Productives
COSYFOP

الجزائر في : 2025/12/29

المكتب الوطني